أولا: الخلاصة العامة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع إمكانية تطبيق متطلبات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية في المؤسسات الجزائرية وفق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللإجابة عن هذا الموضوع ارتأينا أولا لتقييم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره يتوافق وبدرجة كبيرة مع المعايير المحاسبية الدولية الكاملة FullIFRS، وللتأكد من إذا كانت الالتزامات المحاسبية المتعلقة بالتقييم ومعالجة والافصاح عن الأحداث الاقتصادية وفق النظام المحاسبي المالي صعبة التطبيق حيث سلطنا الضوء في أسئلتنا عن بعض المعالجات المحاسبية التي قد تم تخفيفها وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظر لما راه المجلس IASBمن ضرورة تخفيف الالتزامات المحاسبية للمؤسسات الغير مدرجة في البورصة. وتبسيط طرق معالجة هذه الأحداث بما يتوافق وامكانياتها واحتياجاتها من معلومات، حيث أكدت دراسة الاستبيان أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فعلا تجد صعوبة في تطبيق متطلبات الافصاح وفق النظام المحاسبي المالي وأن هذه المؤسسات لديها بعض الخصوصية مقارنة بالمؤسسات المدرجة .

دعا مجلس المعايير المحاسبية الدولية للضرورة وجود لغة محاسبية موحدة كذلك للمؤسسات الغير مدرجة في البورصة ولذلك لتمكنها من الاستفادة من فرص الاستثمار والتمويل الدولية وتوسيع أنشطتها عالميا وخاصة أن هذه المؤسسات تشكل الركيزة الأساسية لأي اقتصاد في العالم، وعليه تم وبعد دراسة مدققة وضع معيار خاص بهذا النوع من المؤسسات في جويلية 2009 وعليه ارتأينا لمعرفة ما إذا كان من الممكن تطبيق هذا المعيار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وهل توجد دوافع سلوكية في المؤسسات الجزائرية تساعدها على تغيير أساليب القياس والافصاح وفق متطلبات المعيار الدولي الخاص IFRS-PME ،ومن خلال تحليل لوجيستي وبعد اختيار مجموعة من المحددات التي أثبتت في العديد من الدراسات السابقة أنها تؤثر على تغيير أساليب القياس والافصاح ،توصلنا أن المؤسسات الجزائرية غير جاهزة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أثبتت الدراسة أن كل من المديونة والمعاملات الدولية لا تؤثر في بيئة مثل الجزائر للتغيير المرجعية المحاسبية وكما أثبتت الدراسة أن المؤسسات ذات الحجم الصغير أقل حظا في تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص.

وعليه فواقع البيئية الاقتصادية الحالية غير جاهز للتكيف مع المرجعية الدولية المتطورة ولكن هذا لا يعني من عدم ضرورة السعي نحو التطلع لتطبيق هذا المعيار لما يمنح من فرصة في كسر الحواجز الدولية وحماية الاستثمار الدولي ومواكبة التطورات الاقتصادية الدولية، حيث يعد هذا المعيار النسخة المبسطة من المعايير المحاسبية الدولية الكاملة فهو يعمل على تعزيز الصدق والشفافية الافصاح عن المعلومات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأكدت العديد من الدراسات أن المؤسسات التي تطبق هذا المعيار وخاصة في الدول النامية تستفيد أكثر من الاعانات من المنظمات الدولية مثل الصندوق النقد الدولي FMI فتطبيقه يعد فرصة حقيقية لتنمية هذا القطاع من المؤسسات.

ثانيا :اختبار الفرضيات

بعد القيام بالدراسة النظرية من جهة والدراسة التطبيقية بشقيها المتمثلين في تقييم الواقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية وتحديد العوامل المؤثرة على تطبيق المعيار IFRS -PME، توصلنا أثناء اختبار الفروض على النتائج التالية:

- بخصوص الفرضية الأولى التي تنص على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجد صعوبة في الإفصاح عن قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي، حيث تم تأكيد صحة هذه الفرضية إلا أن مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يشمل جميع الشركات التجارية الخاضعة لأحكام القانون التجاري دون استثناء، قد شكل الكثير من الفوارق في إمكانية تطبيقه وتحقيق خصائص المعلومة المالية التي جاء بها الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي، وأن أغلب المؤسسات الجزائرية لا تمتلك الأموال الكافية ولا الأدوات والإدارة الفعالة أو خلايا للرصد واليقظة تمكنها في إطار تبني المعايير المحاسبة الدولية الكاملة وخاصة أن اغلبية هذه المؤسسات غير مدرجة في البورصة.
- أما بخصوص الفرضية الثانية والتي تنص: يفوق النظام المحاسبي المالي احتياجات مستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،حيث تمما تأكيد صحة هذه الفرضية وعليه فالنظام المحاسبي المالي الذي وضع وفق أسس دولية لا يراعي الاحتياجات والمتطلبات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفق الظروف التي تحيط بها، وبالتالي عدم تفعيل متطلبات الافصاح وفق النظام المحاسبي المالي في هذا النوع من المؤسسات نظرا لكون الالتزامات المحاسبية المفروضة تفوق قدراتها واحتياجاتها وهذا قد تؤدي إلى آثار وخيمة على المؤسسة و قدرتها على اتخاذ القرار.
- أما بخصوص الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه لا يمكن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث تم تأكيد صحة هذه الفرضية فالواقع البيئة الاقتصادية الحالية للجزائر غير جاهزة لتطبيق متطلبات الافصاح عن المعلومات المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معيار الابلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فأكدت العينة المدروسة أنها لا تحتوي على أنظمة معلومات متطورة تسهل تطبيق هذا المعيار، بالإضافة إلى افتقارها للكوادر البشرية التي تتمتع بخبرة وكفاءة لتفعيل هذا المعيار وبالنظر كذلك في الدوافع الاقتصادية التي من أجلها تقوم ادارة المؤسسة إلى تغيير السياسات المحاسبية نجدا أنها لا تساعد على التغيير.

ثالثا: نتائج الدراسة

انطلاقا من طريقة المعالجة التي اعتمدناها في الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى عدد من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ضرورة وجود نظام محاسبي مالي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يخدم أصحاب المصالح فيها؛

- اختلاف طبيعة مستخدمي المعلومة المحاسبية والمالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات؛
- ضرورة تكييف نصوص القانون التجاري والجبائي مع نظام المحاسبي المالي؛
- تحيين النظام المحاسبي المالي أصبح ضرورة لابد منها من أجل تخيف الالتزامات المحاسبية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الدوافع الاقتصادية الحالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تحفز على تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- متطلبات الافصاح عن المعلومات المالية وفق المعيار IFRS-PME أقل تعقيدا من المعايير المحاسبية الكاملة Full –IFRS؛
- إن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتأثر تطبيقه بحجم المديونية في المؤسسات الجزائرية وذلك راجع لتوجه أغلبية العينة المدروسة للقرض الايجاري والذي يعتمد في منحه على تقديم القوائم المالية المدفوعة للمصالح الجبائية وهذا ما قد يوضح ضعف أساليب الرقابة المصرفية وهذا ما يزيد من درجة عدم الثقة والغموض في القوائم المالية المقدمة وهذا ما قد يبرر عدم حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل من البنوك؛
- تطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص لا يفسر تطبيقه من خلال حجم المعاملات الدولية كون أن المؤسسات محل الدراسة حجم معاملاتها الدولي محدود وراجع لضعف تمركز المؤسسات الجزائرية في الأسوق الدولية ؛
- عدم إلمام بمتطلبات الإفصاح وفق المعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعينة المدروسة وهذا ما يبرر عدم مواكبة التغيرات الدولية في مجال المحاسبة وراجع لعدم تفعيل دور مجلس المحاسبة بتقديم نشرات دورية لمواكبة التغيرات باعتبار أن النظام المحاسبي المالي مستمد من المعايير المحاسبية الدولية وعليه لابد من تحينه؛
- عدم جاهزية المؤسسات محل الدراسة لتطبيق المعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور الفكر المحاسبي الايجابي الذي يهتم بدوافع السلوكية في اختيار أساليب القياس والإفصاح؛
- تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل فرصة أمام الدول النامية من الاستفادة من اعانات دولية تساعدها على تحقيق التنمية .

وفي الأخير رغم أن النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية الكاملة والمطبق في المؤسسات الجزائرية بدون استثناء إلا أن تطبيق معيار الابلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن شرحه أو تفسير تطبيقه في بيئة مثل الجزائر هذا ما يعكس أن البيئة الاقتصادية غير مؤهلة بعد للتكيف مع

المرجعية الدولية رغم أنها أبسط من المطبقة حاليا هذا ما يدعو بضرورة وجود نظام محاسبي مالي أقل تعقيدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

رابعا: التوصيات

استنادا للدراسة النظرية وبناء على نتائج الجانب التطبيقي ومن خلال التحليل الإحصائي، فقد تمت التوصية بما يلي:

- ضرورة تفعيل دور الهيئات اللجان التابعة لمجلس المحاسبة لمتابعة مشاكل القياس والافصاح وفق النظام المحاسبي المالي ،وكذا متابعة أنشطة مجلس المعايير المحاسبية الدولية من أجل مواكبة التطورات في مجال المحاسبة والمشاركة في دورات تدريبية والتي قد تشكل فرصة لتفعيل تطبيق المعيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي وفصل في تطبيقه بين المؤسسات الكبيرة المدرجة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضرورة تحسين الشروط المحاسبية لقبول القروض بالنسبة للبنوك من أجل تحفيز المؤسسات للاستفادة من فرص وكذا تحفيز على تطبيق المرجعية المحاسبية الدولية؛
- عدم تجاهل تأثير المحددات والبواعث الاقتصادية الواقعية المؤثرة على السياسة المحاسبية المتبعة ،وذلك من منظور الايجابي للمحاسبة؛
- السعي نحو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تكون قادرة على الاستمرار والمنافسة على الصعيد الدولي.

رابعا: آفاق البحث

تناولت هذه الدارسة موضوع حول امكانية تطبيق متطلبات الافصاح عن المعلومة المحاسبية والمالية في المؤسسات الجزائرية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البحث عن دوافع التطبيق من المنظور الايجابي للمحاسبة، كما أن هذه الدارسة تفتح أفاق أخرى لمعالجة إشكاليات بحثية من خلال النتائج المتوصل إليها، نذكر على سبيل المثال تحليل محددات اختيار سياسات المحاسبية، كذلك توصلت الدارسة إلى الصعوبات التي تواجه المؤسسات عن الالتزام بمتطلبات الافصاح وفق نظام المحاسبي المالي عن بعض الأحداث وبعض القوائم المالية.